شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة
مكتب الرئيس التنفيذى للشركة

وزارة التموين والتجارة الداخلية
الشركة القابضة للصناعات الغذائية

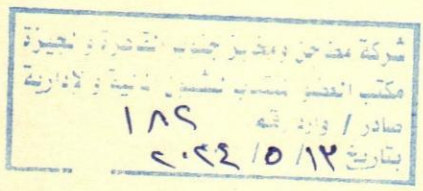

السـادة / البـورصـة المصريـة

تحية طيبة ... وبعد،،،

يشرفنـى أن أرسل لسيادتكـم رفـق كتابنـا هذا صورة من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية للشركة فى ٣١ / ٣ / ٢٠٢٤ م .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

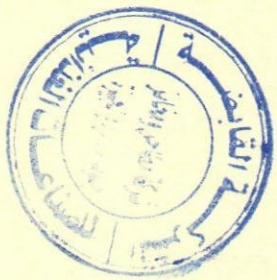

العضو المنتدب

للشئون المالية والإدارية

محاسب / يسرى أحمد عبد الحميد

تحريراً فى ١٣ / ٥ / ٢٠٢٤م

٣٦٦ شارع الملك فيصل - الطالبية البحرية - الجيزة تليفون : ٣٧٧٩٦٤١٤ تليفون وفاكس: ٣٥٨٦٣٥٦٢
فاكس : ٣٧٧٩٤٤١١ - مكتب بريد العطور - الهرم الجيزة رقم بريدى : ١٢٥٥٨
الموقع علي الانترنت : SCGMILLS.COM

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

السيد الأستاذ اللواء / رئيس مجلس الإدارة

شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشـــرف أن نرفق لســـيـادتكم تقرير الفحص المحـدود للقوائم المـاليـة الـدوريـة للشـــركـة في ٣١ مارس ٢٠٢٤

برجاء التنبيه باتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة

(محاسب / سناء جاد الرب مصطفى)

تحريراً فى ١٣ / ٥ / ٢٠٢٤
أحمد

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

التقرير النهائي عن
الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة
في ٣١ مارس ٢٠٢٤

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة:

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أسفرت مراجعة القوائم المالية لشركة مطاحن ومخابزجنوب القاهرة والجيزة في ٢٠٢٤/٣/٣١ عن بعض الملاحظات وذلك في ضوء ما قدمته الشركة وإتاحته لنا من مستندات وسجلات نوردها في الآتي:

- لم يتم تحميل مصروفات الفترة بنحو٢٠,٦٢٢ مليون جنية قيمة الغرامات والعجوزات لبعض المطاحن و التي تحملتها الشركة خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ وذلك من واقع محضر المحاسبة الكمي والمالي بين الشركة وهيئة السلع التموينية عن تلك الفترة والتي اظهرت خصم الهيئة لتلك القيمة من مستحقات الشركة ولم يتم اثبات ذلك ضمن مصروفات الشركة حيث تم تعلية ذلك المبلغ ضمن حساب الارصدة المدينة الاخرى وتحميلها على بعض العاملين بناء على قرارت صادرة من الرئيس التنفيذي وهو ماله من اثر مالي كبير على نتائج اعمال الفترة حيث وصلت نسبة ذلك الى حوالى ٦٢% من صافى ربح الفترة وكذا اظهار القوائم المالية على غير حقيقته خلال فترة القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢٤/٣/٣١

وهذا وقد سبق تكرار ملاحظاتنا بشأن تلك العجوزات ومنها تقريرنا السابق وكذا ما تم مناقشته في الجمعية العامة العادية المنعقدة في ٢٠٢٣/١٠/٢٩ بشأن العجوزات الخاصة بالفوارغ وكذا صورية الاثبات بيومية الإنتاج وعدم مطابقتها لنسبة الاستخراج النمطية المتعارف عليها والتي لم يتم موافاتنا بما تم بشأن دراسة تلك المخالفات او احالتها لجهات التحقيق المختصة.

- بلغ الفائض المحقق في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٣٣,٣٥٥مليون جنيه (مقابل نحو ١٩,٠٦٧ مليون جنيه عن نفس الفترة في العام المالي السابق) بخلاف خسائر مرحلة بنحو ١١٤,٢١٧مليون جنيه وقد نصت المادة رقم ٦٩ من القانون ١٥٩ وتعديلاته " انه اذا بلغت خسائر الشركة نصف قيمة حقوق المساهمين وفقا لأخر قوائم مالية سنوية للشركة وجب علي مجلس الادارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة او استمرارها والمادة رقم ٢٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر التي تنص على تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الادارة للنظر في حل الشركة او استمراها اذا بلغت خسائر الشركة في سنة مالية واحدة او اكثر نصف قيمة حقوق المساهمين وفقا لأخر قوائم مالية سنوية معتمدة وقررت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في ٢٠٢٣/١٠/٢٩ استمرار الشركة لمدة عام .

ويتصل بما سبق سوء المؤشرات الفنية والمالية من حيث:

- ظهر صافي رأس المال العامل في ٢٠٢٤/٣/٣١ بالسالب بمبلغ (٥٦,٠٢٠) مليون جنيه مقابل نحو (٩١,٥٥٤) مليون جنيه بالسالب في ٢٠٢٣/٦/٣٠ الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها.
- عدم استغلال الطاقة المتاحة حيث بلغت الكمية المطحونة خلال الفترة حوالي ٢٥١,٧٦١ ألف طن بنسبة ٥١ % من الطاقة المتاحة البالغة نحو٤٩٢,٥٢٥ألف طن هذا بخلاف توقف بعض المطاحن عن العمل والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية المتاحة حوالي ٢٦٣ألف طن خلال فترة المركز المالي.
- قد ساهمت الايرادات العرضية البالغة نحو ٨٦,٤٧٧ مليون جنيه (الفوائد الدائنة ومبيعات مخلفات والايرادات الأخرى) بنسبة ٢٥٩,٢٦% من الفائض الأمر الذي يتضح معه تحقيق الأنشطة الرئيسية للشركة خسائر.

- تم اثبات رصيد المخزون في ٢٠٢٤/٣/٣١ دفتريا والبالغ نحو ١٩,٧٦٥ مليون جنيه وتبين بشأنه:

- لم يتم اجراء تصفية صفرية للمطاحن في ٢٠٢٤/٣/٣١ وتم اثبات الارصدة الدفترية للمنتجات والاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية والبالغة كميتها حوالي ٧٧١,٦٥ طن قمح، ١٤٨١طن نخالة خشنة، وكمية ١٣,٥٩٥ طن نخالة ناعمة كما تم ادراج دقيق ٨٧,٥% بعدد ١٨٨١٢جوال زنة ٥٠ ك، ٤١٢ زنة ٢٠ك وفقا لمعادلة الانتاج التام ولم يتم اجراء اية مطابقات على تلك الارصدة مع الهيئة في ٢٠٢٤/٣/٣١

- بلغت كمية القمح المطحونة مختلف الدرجات كمية ٢٥٧,٢٦٠ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ تعادل كمية ٢٥١,٧٦١ألف طن قمح ٢٤ قيراط بفارق قدرة ٦٤٩٩ طن تتمثل في مخلفات طحن وناتج غربلة وقد تم بيع كمية حوالي ٢٦٠٦طن بنحو ١٦,٤٢٢مليون جنيه ولم يتبين لنا كيفية التصرف في باقي كمية المخلفات المتبقية والبالغة حوالي ٣٨٩٣ طن حيث لم يتضمنها مخزون المخلفات مع عدم تسجيلها ببيانات الانتاج اليومية للمطاحن.

- وبفحص كمية المخلفات المباعة خلال الفترة تبين الارتفاع والتفاوت الشديد الغير مبرر في سعر بيع بعض الكميات والتي تراوحت قيمة الطن بها بين (٢٥٠٠-١٢١١٠) جنيهاً للطن حيث تم بيع كمية ٧٨٠طن بإجمالي ٩,٤١٣ مليون جنيه خلال الفترة، دون توضيح وتصنيف لطبيعة تلك المخلفات أو ماهيتها خاصة في ظل بيع باقي الكمية ١٨٢٦ طن بنحو ٧,٠١٠ مليون جنيه خاصة في ظل عدم معرفة تحديد تلك الأسعار هذا بخلاف السعر الاسترشادي المحدد من قبل لجنة بيع المخلفات كان يبلغ نحو ٢٥٠٠ جنيه / للطن.
- تضمن مخزون قطع الغيار مبلغ نحو ٧٠ ألف جنيه قيمة خامات ومصنعات تامة الصنع أو تحت التصنيع خاصة بورشة الأثاث والتي توقف نشاطها بموجب قرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠١٩/٣/٣١.

تضمن مخزون قطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف أصناف (قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف) راكدة بنحو ٥٢٧ ألف جنيه طبقاً لحصر الشركة.

- لم يتضمن المخزون ما قيمته نحو ٢,٢٨٥ مليون جنية قيمة ما تم شراءه وتوريده بالمخازن خلال شهر مارس ٢٠٢٤ ولم يتم تسويته بالحسابات

- بلغ رصيد حساب العملاء والمدينين في ٢٠٢٤/٣/٣١ مبلغ نحو ٢٠١,٢٠٥ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الاضمحلال البالغ نحو ١٤,١٣ مليون جنيه) تبين بشأنها ما يلي:

- لم يتم إجراء أي مطابقة مع العملاء في ٢٠٢٤/٣/٣١ حيث أن تلك المطابقات تعد أحد أدلة الاثبات.
- مازالت حسابات العملاء تتضمن أرصدة مدينة متوقفة منذ سنوات تبلغ نحو٩,٢٠٦ مليون جنيه مكون عنها مخصص بكامل قيمتها منها:

* نحو ٤,٤٧١ مليون جنيه صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركة بالحبس والغرامة والتعويض المؤقت لم تقم الشركة بتنفيذها.
* نحو ٤,٣٢١ مليون جنيه لعملاء وافتهم المنية منذ أكثر من خمس سنوات ولم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لتحصيل المديونية من ورثتهم وصدر قرار مجلس ادارة الشركة بجلسته في ٢٠١٨/١١/٢٩ بتكليف القطاع القانوني لاستيداء حقوق الشركة طرف هؤلاء العملاء وورثتهم.
* نحو ٤١٤ ألف جنيه مديونية على شركة الواعر.

- لازالت الأرصدة المدينة تتضمن أرصدة متوقفة منذ سنوات بنحو ٥,١٢١ مليون جنيه (مكون بشأنها مخصص اضمحلال بنحو ٤,٧٥٧ مليون جنيه) تتمثل في:

- نحو ١,٩٧٢مليون جنيه مديونية على مؤسسة جواهر للتوريدات الغذائية صدر حكم استئناف نهائي لصالح الشركة في ٢٠٠٩/٩/٢٨ بإلزام المؤسسة المذكورة بسداد نحو ١,٥ مليون جنيه وفوائد قانونية من تاريخ المطالبة حتى تاريخ السداد وتم إبلاغ مباحث الأموال العامة وأحيلت للتحريات بالكسب غير المشروع وحتى تاريخ الفحص لم يتم التحصيل.
- نحو١,٦٢٦ مليون جنيه مديونية باسم البنك الوطني للتنمية قيمة مديونية شركة جواهر للتوريدات والمرفوع بشأنها الدعوى رقم ٢٠١٢/١٣٨٣، ١٧/٦٧٨٣ صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٣/٧/٢٠ بإلزام البنك برد المبلغ كما صدر حكم نهائي لصالح الشركة في ٢٠١٦/٦/٢٢ بإلزام ورثة جواهر بالمبلغ وتعويض ١٠ آلاف جنيه الأمر الذي لم يتم بعد.
- نحو ٣١١ ألف جنيه قيمة عجوزات شون مازالت متداولة بالقضاء بعضها توفى أصحابها.
- نحو ١,٢١٢ مليون جنيه مديونيات على بعض العاملين منذ سنوات منها نحو ١,١٠١ مليون جنيه تركوا الخدمة وبعضهم تم إحالتهم للمعاش وبعضهم توفي ولم يتخذ ضدهم الإجراءات القانونية لتحصيل تلك المديونيات.

- تضمنت الأرصدة المدينة ما يلي:
- نحو ١,٦٢٣ مليون جنيه قيمة متأخرات الايجارات المستحقة على بعض المستأجرين حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ هذا بخلاف نحو ٤٨٥ ألف جنيه قيمة متأخرات كهرباء ومياه علي هؤلاء المستأجرين لم يتم سدادها.
- نحو ٩,٤٤٧ مليون جنيه قيمة ما تم صرفه كسلف عاملين وذلك بناءا على موافقة مجلس الإدارة تحت حساب المكافأة ولم يتم تحميلها على حساب المصروفات.

- تضمنت الإيرادات المستحقة نحو ٨٠ ألف جنيه علي مستأجر مخبز الصف (نحو ٧٥ ألف جنيه إيجار مستحق ، ٥ آلاف جنيه بالأرصدة المدينة) وقام القطاع القانوني برفع دعوى قضائية علي المستأجر بسداد المديونية برقم ١٣٠جلسة ٢٠٢٢/٩/٢٩ للتقرير ويتصل بما سبق توقف المخبز منذ نحو ثلاث سنوات لوجود غرامات تموينية بنحو ٤١٩ ألف جنيه علي المستأجر قامت الشركة بتشكيل لجنة بشأنها ولم نواف بما انتهت إلية أعمال اللجنة المذكورة حتي تاريخه وقامت الشركة برفع دعوي قضائية رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠١٩ مدني كلي /الصف لإلزام المستأجر بمبلغ الغرامة التموينية وقد صدر حكم ابتدائي في ٢٠٢٠/٥/٣١ ببراءة ذمة الشركة من المديونية وإلزام المستأجر بسداد المديونية وقد استأنفت وزارة التموين على الحكم الصادر وتأجلت لجلسة ٢٠٢٢/١١/٥ لورود التقرير برقم ٥٨٨٤ لسنة ١٣٦ق شمال الجيزة ولم يتم حتى تاريخه .

– ظهر رصيد حساب نقدية وارصدة لدى البنوك في ٢٠٢٤/٣/٣١ بنحو ١٧٥,٩٧٩ مليون جنيه تبين بشأنه ما يلي:

- لم تتضمن قائمة المركز المالي في ٢٠٢٤/٣/٣١بند الاستثمارات المتداولة والمتمثلة في قيمة اذون الخزانة المستثمر فيها طرف البنوك بالرغم من قيام الشركة بتغطية اذون خزانه طرف البنوك ب نحو٥٢,٦٩٥مليون جنيه وادراجها بحسابات البنوك بدلا من اظهارها بقائمة المركز المالي ضمن بند الاستثمارات المتداولة (قيمة اذون خزانة مستثمر) وذلك بالمخالفة للمعيار المحاسبي رقم (٢٦) من معايير المحاسبة المصرية .
- تلاحظ لنا قيام الشركة باستثمار جزء من صافي مستحقات الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٤/٣/٣١ والبالغة نحو ٢٢٨,٨٩١ مليون جنيه في صورة أذون خزانة بنحو ٥٢,٦٩٥مليون جنيه بعائد يتراوح ٢٥% و٢٦ % ومما هو جدير بالذكر نجد أن الشركة قامت باستخدام المال العام (المتمثل في مستحقات الهيئة العامة للسلع التموينية) في إقراض الخزانة العامة للدولة مقابل حصولها على عائد رغم أن تلك الأموال تخص الدولة أي ان الدولة تكبدت فوائد على أموال مستحقة لها طرف الشركة وخاصة في ظل هيكل المساهمة في أموال الشركة يملكه ٤٩% مساهمات خاصة الامر الذي يشير الى أن الأموال العامة قامت بتمويل الاستثمار الخاص بصورة غير مباشرة بمبالغ تفوق إجمالي حقوق ملكيتهم إضافة إلى عدم وجود أي عائد على تلك الأموال بل عكس ذلك فأنه ذلك يكبد الدولة أموال إضافية متمثلة في عائد أذون الخزانة.

- بلغت ارصدة الهيئة العامة السلع التموينية في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ١١٠,٠١٥ مليون جنيه مدين، نحو ٣٣٨,٩٠٦مليون جنيه دائن لم يتم اجراء مطابقة عليها وتبين بشأنها ما يلي:

مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تعاملات الشركة مع هيئة السلع التموينية يتمثل أهمها فيما يلي:

- مازال الرصيد المدين لهيئة السلع التموينية يتضمن نحو ٦١,٥٤ مليون جنيه قيمة فروق تصنيع منظومة رقم (١) والمنتهي العمل بها منذ ٢٠١٤/٨/١٧ وقد تحفظت الشركة بالمطابقات السابقة التي تمت مع الهيئة

العامة للسلع التموينية على قيام الهيئة بتسوية منظومة (٣) وخصم المستحق لها وعدم تسوية منظومة (١) المستحق للشركة.

- مازال حساب الهيئة العامة للسلع التموينية ومخزون الاقماح ملك الهيئة يتضمن المبالغ الاتية:
- نحو ١,٤٨٥ مليون جنيه رصيد دائن قيمة عجز كمية ٥٠٢ طن قمح تصافي مطحن الهرم بتصفية ٢٠١٦/٢/١٧ تحت مسمي عجز اقماح منظومة ٣ مكون عنها مخصص إضمحلال بكامل القيمة محرر بشأنها الجنحة رقم ٢٢٢٧ في ٢٠١٦/٢/٢٧ وجدير بالذكر صدور قرار من النيابة بالحفظ في ٢٠١٦/٣
- وجود واقعة اختلاس لكمية من الأقماح قدرها ١٢٨ طن ملك الهيئة العامة للسلع التموينية مقترنة بتزوير بمطحني الهرم والشروق وقام المتهمين بسداد قيمة القمح وصدر قرار النيابة بحفظ البلاغ اداريا دون توضيح أثر ذلك على حسابات الشركة مع هيئة السلع التموينية والتي سبق المطابقة عليها عن تلك الفترة ولم تسفر عن وجود فروق بهذا الشأن.
- تكرار وجود عجوزات بالدقيق والنخالة والاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية ببعض المطاحن تحملت الشركة عنها مبالغ بلغت نحو١٩,٥٧٩مليون جنيه تم ادراجها بحساب الارصدة المدينة دون تحديد المتسبب ومسار بشأنها نزاعات قانونية والبعض قيد التحقيق بالنيابة.

- بلغ رصيد المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٢٩,٦٩٨ مليون جنيه نري عدم كفاية بعضها للأغراض المكونة من اجلها حيث تضمنت ارصدة المخصصات ما يلي:
- نحو ١٦,٤٠٤ مليون جنيه مخصص للضرائب المتنازع عليها لمواجهه مطالبات بنحو ٨٦,٧٣٤ مليون جنيه تتمثل في:

* نحو ٧٢,٤ مليون جنيه قيمة ضريبة المبيعات المستحقة على مبيعات النخالة الخشنة منذ تطبيق منظومة الخبز الحر حتى ٢٠١٨/٧/٣١ محل خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب منها ٢٦ مليون جنيه مرفوع بشأنها دعاوى قضائية، نحو ٤٦,٤ مليون جنيه محل طعن باللجان الداخلية.
* نحو ١٣,٦٨٩ مليون جنيه قيمة الضريبة الدخلية المستحقة عن الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧ محل طعن باللجان الداخلية بمصلحة الضرائب بخلاف غرامات التأخير بنحو ١٣,٥٦٣ مليون جنيه.
* وجود نزاعات ضريبية بين الشركة ومصلحة الضرائب عن ضرائب دخلية عن اعوام ١٩٩٤/١٩٩٣، ١٩٩٥/١٩٩٤، ١٩٩٩/١٩٩٨ وفقا لرد الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مرفوع بشأنها دعاوى قضائية لم يتضمنها بيان القضايا المقدم من الشركة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ ولم نواف بالمبالغ المتنازع بشأنها.

* نحو ٦٤٥ ألف جنيه قيمة باقى المطالبة الواردة على مطحن الهرم (ضريبة عقارية) عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ولم تقم الشركة بسداده والبالغة نحو ٣,٤ مليون جينه بعد سداد مبلغ نحو ٢,٧٦٠ مليون جنيه مرفوع بشأنها دعوى رقم ٣٧٢٧٠ لسنة ٧٢ ق وقد صدر حكم فى ٢٠٢١/٦/٢٤ بتخفيض الضريبة وقامت الشركة بالطعن على ذلك الحكم برقم ٨٠٨٨٠ لسنة ٦٧ ق إدارية عليا وحتى تاريخه لم يتم تحديد جلسة.

- نحو ٢,١٧٠ مليون جنيه مخصص مطالبات ومنازعات متوقف منذ ٢٠١٧ لم نتمكن من الحكم علي مدي كفايته لعدم تضمن دراسة مخصص القضايا قيمة الالتزام الذي قد يسفر عنه الدعاوي ونسب الكسب والخسارة ومرحلة التقاضي بما يخالف المادة (٤١) من اللائحة المالية للشركة كما لم نواف بشهادات من المحاكم المختصة بالقضايا المرفوعة من وعلى الشركة.
- نحو ١١,١٢٤ مليون جنيه مخصصات اخري تبين بشأن بعضها الاتي:

* نحو٦٩٨ ألف جنيه مخصص لمخالفات المطاحن مكون منذ عدة سنوات لم ترد بشأنها اية مطالبات.
* نحو ٧,٠٠٧ مليون جنيه مخصص بقيمة عجوزات دقيق بمطحن عز الدين والطاهرة لكمية ٨٦٧,٢٩٥ طن، وقيمة عجز قمح محلي موسم ٢٠٢٠ بصومعه الودي.
* نحو ٤١٩ ألف جنيه مخصص لمواجهه عجز قمح بشونة سفنكس.

وجدير بالذكر قيام الشركة بسداد قيمة عجوزات مطحن عز الدين والطاهرة وصومعة الودي وصومعة سفنكس لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية.

- لم تتضمن ارصدة الموردين ماقيمته نحو ٩٩٠ ألف جنيه رصيد المورد الدائن [شركة الأهرام] والمتوقف منذ عام ٢٠١٤ نتيجة تسوية الشركة لهذا الرصيد ضمن إيرادات الشركة العام المالي السابق (تعويضات وغرامات) دون وجود أي مطابقات أو سند قانوني لتسوية ذلك المبلغ ضمن إيرادات الشركة والسابق الاشارة الى ذلك بتقاريرنا السابقة

- تضمنت أرصدة الموردين نحو ٩٢ألف جنيه أرصدة متوقفة.

- بلغ رصيد حساب دائنو توزيعات نحو ١٦٩ ألف جنيه حصة العاملين خدمات مركزية منذ سنوات.

- تضمنت الارصدة الدائنة المبالغ الاتية:
- نحو ٣,٠٩٩ مليون جنيه ضريبة قيمة مضافة على عمولة تسويق قمح محلي مواسم ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ (ولم يتم سدادها حتى تاريخه) وصحتها حسابات دائنة للمصالح والهيئات (مصلحة الضرائب).
- نحو ٤,٣ مليون جنيه متمثلة في ٢,٤ مليون جنيه متبقي من ضريبة مبيعات على تكلفة الطحن خاصة بمنظومة (٣) منذ ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨/٧/٣١ ونحو ١,٩ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة على عمولة تسويق النخالة

الخشنة منظومة (٤) خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ وصحتها حساب مصلحة الضرائب ولم يتم سدادها حتى تاريخه.

- نحو ٢٢٥ ألف جنيه تحت مسمي اصحاب مخابز منظومة (٣) فروق تصنيع مرحل منذ سنوات، ويتصل بذلك قيام الشركة بسداد مبلغ ٤٣٣ ألف جنيه بناءً على مطالبة مديرية تموين القاهرة للهيئة العامة للسلع التموينية.

- بلغت أرصدة تأمينات للغير نحو ١٠,٠٩٣ مليون جنيه لم تقم الشركة بدراسة المتقادم منها لتوريده للخزانة العامة وفقاً لأحكام المادة رقم (١٤٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل.

- تضمن حساب المصلحة العامة للضرائب المصرية مبلغ نحو ٣٠٦ ألف جنيه تحت مسمى (دمغة نسبية) متوقف منذ ٢٠١٥/٣/١ وافاد رد الشركة بعدم احقية مصلحة الضرائب في تلك المبالغ.

- تضمنت المصروفات نحو ١٨,٣٣٧ مليون جنيه مصروفات تقديرية وفقا لمتوسطات الفترات السابقة عن كهرباء ومياه ورعاية صحية ومزايا عينية.

- تضمنت المصروفات نحو ١,١٩٨ مليون جنيه قيمة غرامات مسددة نتيجة أحمال زائدة للسيارات الناقلة للأقماح والدقيق عن المقرر بالتراخيص.

- لم يتم تحميل مصروفات الفترة بنحو ١,٣٧٨ مليون جنيه قيمة قطع غيار منصرفة خلال شهر مارس٢٠٢٤ ولم يتم إجراء التسويات الخاصة بها.

- لم تقم الشركة بحساب ضريبة القيمة المضافة على الإيجارات الدائنة والبالغة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٨,٥٩٨مليون جنيه وذلك بالمخالفة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٧ قيمة مضافة والصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ بشأن مفهوم المحال التجارية الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة ولم يتم موافاتنا بما تم بشأن مخاطبة إدارة البحوث الضريبية طبقا لرد الشركة على تقاريرنا السابقة.

<u>الاستنتاج المتحفظ:</u>

- وفى ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عالية من ملاحظات وتعديلات يجب إجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية

عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

- **مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً:**

- بلغت قيمة الاصول الثابتة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٧٠,٨٦٣مليون جنيه بعد خصم مجمع الاهلاك البالغ ٢٠٥,٦٢٦ مليون جنيه وقد تبين بهذا الشأن:

- مازال لم يتم الانتهاء من تسجيل بعض اراضي ومواقع الشركة بلغت مساحتها حوالي ١٤,١٢٦ ألف متر مربع (أمبابة، السويحى) والبالغ تكلفتها الدفترية نحو ٥٣,٢٧ ألف جنيه ويتصل بذلك:
  - رفض دعاوى تثبيت الملكية المقامة من الشركة ضد الشهر العقاري بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦، ٢٠١٨/٦/٢٣ بشأن مطحني السويحى، أمبابة والبالغ مساحتهما ٤٨٦٧متر مربع، ٩٢٥٩,٢٤ متر مربع واستأنفت الشركة ولم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه لمطحن السويحى وتم رفض الدعوى المقامة لمطحن أمبابة في ٢٠١٩/٣/٢٧ وتم الطعن عليه بالنقض رقم ٨٩/١٠٧٠٨، ٨٨/١٤٦٩٥ق ولم يحدد له جلسة بعد.

- ما زال لم يتم الحصول على قرارات نقل التخصيص لأراضي ميت شماس، الجلاتمة، الحسنية والبالغ مساحتها حوالي ٣٦,١٤ ألف متر مربع والمسجلة كمنافع عمومية لوزارة التموين.

- وجود فرق بالزيادة بين المساحة المدرجة بالسجل العيني (الشهادات السلبية) وبين ما هو مثبت بسجلات الشركة لأرض الجلاتمه حيث بلغت المساحة المثبتة بالسجل العيني ٣ف/٨ط/١٤س في حين بلغ المثبت بسجلات الشركة ٢ف / ١٤ط /٢٢ س طبقا لمحضر الجرد وبلغت المساحة الكلية ٤ ف/ ٢٢ ط / ٧ س متضمنه اشغالات بمساحة ٢ف/٧ط/٩س بفحص ودراسة بعض العقود المسجلة لبعض مواقع الشركة.

- تم انتهاء من التسجيل النهائي أرض الهرم بتاريخ ٢٠٢٢ وقد تلاحظ لنا ان المساحة المثبتة بالعقد المسجل تبلغ ٤ فدان ١١ قيراط ٢٣ سهم في حين أن المساحة المثبتة في سجلات الشركة ٧ فدان ٥ قيراط ١١ سهم وتلك المساحة المثبتة في العقد تمثل كل من (أرض مطحن الهرم، أرض الشركة بالهرم) دون مساحة شونة الهرم (ا، ب) فضلا عن القيمة المثبتة بالعقد النهائي بنحو ١,٠٩٨ مليون جنيه في حين أن القيمة المثبتة بسجلات الشركة بنحو ٤,٤٨٧ مليون جنيه.

- تم أثبات مساحة ٧٩٢٣,٣٢ متر مربع بقيمة ٢,٣٧٧ مليون جنيه عن أرض عين الصيرة في حين أن المثبت بسجلات الشركة حوالي ١٠,٥٢٥ ألف متر مربع بقيمة ٣,٤١٩ مليون جنيه بفارق قدره ٢٦٠١,٨٦ متر مربع وبفارق قدره نحو ١,٠٤٢ مليون جنيه.

- لم تقم الشركة بالمطالبة بقيمة التعويض المناسب عن نزع ملكية مساحة تقدر بحوالي ٧٨٩ متر مربع من أرض فم الخليج من قبل محافظة القاهرة (حي مصر القديمة) وذلك لإجراء توسعات وتطوير منطقتي عين الصيرة ومصر القديمة وفقا للخطابات المرسلة من القطاع القانوني وتم استبعادها من سجل الاراضي.

- تضمنت الأصول الثابتة مبلغ نحو ٤٦٨ ألف جنيه قيمة المنفذ من الأعمال الإنشائية بمطحن الشروق حتى مستخلص جاري (٢) فقط والمسندة للمقاول (فن البناء) وقد قدم المقاول مستخلص ختامي بنحو ٥٩٦ ألف جنيه في ٢٠١٧/١١/٢١ لم يتم صرفه لوجود بعض الملاحظات على التنفيذ مقام بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة.
- مازالت الاصول الثابتة تتضمن بعض الأصول غير المستغلة تبلغ تكلفتها التاريخية نحو ٤٣,١١٢ مليون جنيه تتمثل معظمها في تكلفة مباني وآلات بعض المطاحن المتوقفة (عز الدين، الطاهرة، محمد عباس، التبين)
- قامت الشركة بإيقاف مطحن أوسيم ترشيدا للنفقات منذ شهر نوفمبر ٢٠٢٠ والبالغ تكلفته الدفترية للمباني وآلات نحو ٣,٨٤٣ مليون جنيه بناء على موافقة معالي وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤.
- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٤/٣/٣١ مبلغ نحو ٢,٢٦٥ مليون جنيه تتضمن ما يلي:

- نحو ٨٩١ ألف جنيه قيمة المنصرف على تصنيع ماكينة تعبئة وتغليف بالجهود الذاتية منذ نوفمبر ٢٠١٧ وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء منها ولم تستكمل باقي أعمالها الأمر الذي يشير إلى عدم وجود دراسة من قبل الشركة قبل اتخاذ القرار والشروع في تنفيذه مما يعد إهدار لأموال الشركة.
- نحو ١٢٢ألف جنيه مرحلة منذ سنوات سابقة (مشمعات) لم يتم الاستفادة منها.

- عدم وجود نظام تكاليف للبيئة يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها الي تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية، مباشرة وغير مباشرة بالمخالفة لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩٥٥) لسنة ٢٠٠٩.
- عدم قيام الشركة بتعديل لوائحها المعدة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حيث أن الشركة أصبحت تعمل تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ منذ ٢٠٢١/٨/١٦.
- عدم امساك الشركة سجل للجرد بالمخالفة لأحكام المواد (٢٥,٢٣,٢١) من قانون التجارة رقم ١٧لسنة١٩٩٩ وتعديلاته.

تحريراً في: ١٣ / ٥ / ٢٠٢٤

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ ياسر مختار سيد)

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب / عماد وجية شحاتة)